المصدر: الاتحاد

التاريخ : ٢٥ يناير ٢٠٠٩

قراصنة الصومال "يوحّدون" آسيا

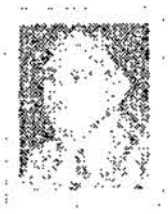

د. عبدالله المدني

إذا كان قراصنة الصومال قد أعطوا بمغامراتهم المجنونة البحرية الهندية فرصة ذهبية للتواجد واستعراض عضلاتها في خليج عدن- وهو ما لم يحدث منذ رحيل البريطانيين من شبه القارة الهندية أولاً، ثم رحيلهم من جنوب اليمن لاحقاً، بل الأمر الذي حدا بمقدم أحد البرامج الحوارية في التليفزيون الهندي إلى مخاطبة ضيفه (رئيس هيئة الأركان البحرية الأدميرال سوريش ميهتا) بالقول: "لقد رفعتم بتدخلكم ضد قراصنة الصومال رأس الهند عالياً"- فإن الأمر الآخر الذي تسبب فيه هؤلاء القراصنة، من حيث لم يخططوا له، هو توحيد القوى الآسيوية ضدهم.

فعلى الرغم من وجود مشاكل وعلاقات بينية متوترة بين بعض هذه القوى، فإنها رأت أن مصالحها تحتم عليها التعاون بغية مكافحة هذا الوباء الطارئ، خصوصاً بعد حادثة اختطاف القراصنة لناقلة النفط السعودية العملاقة "سيريوس ستار"، ومطالبتهم بملايين الدولارات كفدية مقابل الإفراج عنها وعن طاقمها، بل خصوصاً بعد قيام شركات الشحن والنقل العملاقة بالتهديد بأنها قد تستغني عن المرور من قناة السويس والبحر الأحمر وخليج عدن لصالح الدوران حول رأس الرجاء الصالح تحت ضغط ارتفاع مبالغ التأمين على السفن العابرة لمياه البحر الأحمر وخليج عدن بنحو عشرة أضعاف.

فمثلاً في الوقت الذي كانت دول "الناتو" تعمل من أجل الحصول على تفويض أممي يخول قواتها البحرية حق التواجد في سواحل عدن والقرن الأفريقي من أجل مكافحة القراصنة الصوماليين، كانت دول مثل الهند وروسيا الاتحادية تعلن صراحة أنها ستتعاون معاً ضد أعمال القرصنة البحرية في القرن الأفريقي دونما انتظار أي تفويض دولي، وذلك من منطلق الدفاع عن النفس.

والحقيقة أن مسارعة الهند وروسيا ودول "الناتو" والعديد من الدول الآسيوية- كما سنرى لاحقاً- إلى تكثيف عملياتها الهادفة إلى قطع دابر قراصنة البحر الصوماليين، إنما ينبع مما تشكله أعمال هؤلاء من مخاطر على سلامة خطوط الملاحة والتجارة والنقل الممتدة ما بين مضيق ملقا والخليج العربي، وهي خطوط تعتبر ذات أهمية قصوى لإمداد منطقة الشرق الأقصى بالنفط والطاقة من الخليج، ولإمداد أوروبا بمختلف البضائع والسلع المصنعة في آسيا. ويمكن القول إن المخاطر المذكورة قد زادت الآن في ضوء تقارير كثيرة بدأت تظهر منذ بعض الوقت حول مخطط تقوده منظمات إرهابية أو متطرفة كـ"القاعدة" و"طالبان" وغيرهما لنقل عملياتها من الكهوف إلى البحار والمحيطات، أو بعبارة أخرى استهداف ما لم تستطع استهدافه على الأرض انطلاقاً من أفغانستان باستهدافه في عرض البحر انطلاقاً من الصومال.

وعلى الرغم من أن البعض لا يهضم هذه الفكرة ويعتبرها مبالغ فيها، فإن سقوط بقايا هياكل الدولة الصومالية في أيدي "اتحاد المحاكم الإسلامية"، الذي لا يختلف في برامجه عن حركة "طالبان" الأفغانية المدحورة، ثم نمو هذا التنظيم وقدرته على تقسيم الوطن وفق أسس قبلية وفئوية على النمط الأفغاني، فضلاً عن اتخاذ يمنيين متطرفين كثر للصومال كمكان للتحرك بحسب ما أشارت إليه عمليات مطاردة القراصنة والتحقيق معهم، يعزز الفكرة السابقة.

بعيداً عن الهند وروسيا اللتين أشرنا إلى تصميمها على التعاون، فإن اليابان ظهرت أيضاً معنية بالأمر كثيراً، وذلك بدليل تقدم

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

حكومتها بمسودة قرار إلى البرلمان حول منحها صلاحيات استثنائية لإرسال سفن حربية إلى سواحل شرق أفريقيا لحماية سفن البلاد التجارية وناقلاتها من الاعتداء. أما الدليل الآخر فنستمده مما قاله ريتشارد تانتر، وهو بروفسور في معهد الأمن البحري في طوكيو وهو أن اليابان تمتلك اليوم فرصة قد لا تتكرر ليس فقط لنيل شرف التصدي للقراصنة أو قيادة دول العالم في هذا الشأن، وإنما للذهاب أبعد من ذلك عبر تبني سياسة خارجية جديدة تقوم على دفاعها بنفسها عن مصالحها الاستراتيجية فيما وراء البحار.

وهكذا فإنه يمكن القول إن قراصنة الصومال عجلوا بحدوث أمر ظل يشغل بال الحكومات اليابانية المتتابعة ومعها رجالات صناعة النقل وبناء السفن منذ أكثر من عقد من الزمن، ألا وهو كيفية مكافحة القرصنة البحرية، ولاسيما في مضيق ملقا ومياه شرق المحيط الهندي، التي شهدت حوادث اختطاف أو احتجاز لناقلات ترفع العلم الياباني أو محملة بنفط وبتروكيماويات لصالح شركات يابانية.

صحيح أن طلب طوكيو من البرلمان لم يبت فيه حتى الآن، إلا أن مسارعة دول كثيرة وبعضها خصم لليابان مثل الصين أو منافسة لها على صعيد التصنيع والتصدير والاستحواذ على الطاقة مثل كوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي، قد لا يترك خياراً للبرلمان سوى الموافقة، أو في أفضل الأحوال اقتراح أن تواكب سفن البحرية اليابانية الناقلات في ذهابها وإيابها من أجل حمايتها.

وعلى الرغم من أن كوريا الجنوبية لا يكبلها دستور يمنع اشتراك قواتها في عمليات عسكرية فيما وراء البحار، أي عكس اليابان، فإن قرار إرسال مدمراتها الحربية إلى مناطق بعيدة خضع لسجال برلماني طويل، نظراً لمجيء الحدث بالتزامن مع الفرح الذي عم البلاد بعودة أكثر من ٤٠٠٠ جندي من دورهم المشرف في العراق. وهنا أيضاً فإن عوامل مثل تنافس ما بين القوى الآسيوية، والحرص على سلامة حركة الملاحة والتجارة من آسيا إلى أوروبا وبالعكس، وسقوط ناقلات تابعة لبعض الدول بسهولة في أيدي القراصنة، بل وأيضاً تسجيل حالات عدة في العامين الماضيين وقعت فيها سفن صيد كورية جنوبية ضحية لاعتداءات القراصنة الصوماليين، لعبت كلها دوراً في مسارعة سيئول إلى اتخاذ قرار يقضي بإرسال مدمراتها البحرية الخمس المزودة بالصواريخ والمروحيات إلى مناطق القرصنة قبالة الساحل الصومالي، لكن مع تعليمات مشددة بعدم الالتحام مع القراصنة إلا عند الضرورة القصوى. وطبقاً لمصادر كورية، فإن واشنطن وطوكيو ستتوليان التنسيق معها حول تزويد مدمراتها بالطاقة والطعام والاحتياجات الفنية.

وما قلناه في الأسطر السالفة ينطبق أيضاً على الصين، فالأخيرة التي تزايد اهتمامها في السنوات الأخيرة بأفريقيا ووجدت في القارة السوداء ما يستحق الصراع من أجل الاستحواذ، اكتشفت فجأة أنها مثل غيرها من الدول غير مستثناة من إجرام القراصنة وعنفهم، رغم كل ما قدمته ذات يوم من مساعدات إلى حركات راديكالية في زيمبابوي والكونغو، أو إلى حكومات ماركسية في إثيوبيا وتنزانيا وأرتيريا.

فإذا ما أخذنا كل هذا في الحسبان، مضافاً إليه التنافس التقليدي بين الهند والصين، والعداء التاريخي بين الصين واليابان والتنافس الجديد بين الصين وأوروبا، لوجدنا أن خطوة بكين في الأسبوع الماضي بتحريك سفنها الحربية نحو مياه المحيط الهندي وخليج عدن لها ما يبررها.

وأخيراً نأتي إلى الفلبين التي ربما لا تقارن بغيرها من الدول لجهة عدد مواطنيها الذين قضوا في حوادث القرصنة الأخيرة. فباعتبارها إحدى الدول الرائدة في العالم في تصدير العمالة الفنية المدربة على الإبحار فوق ناقلات النفط العملاقة، فإن أكثر من ١١٠ من رعاياها اختطفوا أو احتجزوا منذ شهر يوليو المنصرم، وحتى الآن لم يفرج سوى عن ٦١ بحاراً إضافة إلى جثة قتل صاحبها بعد مشادة مع القراصنة.

ولأن الفلبين تمد عالم الشحن والنقل بنحو ثلث العاملين في هذا القطاع كبحارين أو كفنيين، ثم لأن ما يضخه هؤلاء سنوياً في الاقتصاد الفلبيني يتجاوز ٢,٢ مليار دولار من أصل ١٤ مليار دولار (أو عشرة بالمئة من إجمالي الناتج المحلي) يضخه فلبيني المهجر ككل، فإن مانيلا بدت قلقة جداً من تطورات الأحداث في القرن الأفريقي، خصوصاً في ظل حالة الكساد العالمي، التي أفضت إلى رفع أعداد العاطلين من مواطنيها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية